عقب اجتماع اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين المنعقد في أنغولا

فهد بن جامع: فلسطين قضية العرب والمسلمين الأولى ومستمرون في الدفاع عنها دون كلل

موقف الكويت قيادة وحكومة وشعبا هو عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني

فهد بن جامع متحدثا

قال عضو الشعبة البرلمانية النائب فهد فلاح بن جامع إن القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين الأولى، مؤكدا أن الشعب الكويتي والبرلمانيين الكويتيين مستمرون في الدفاع عن هذه القضية العادلة دون كلل أو ملل.

وأضاف بن جامع في تصريح صحفي أمس عقب اجتماع اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين ضمن أعمال المؤتمر الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد حاليا في أنغولا، إن الاجتماع تطرق إلى ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان حول العالم وخصوصا ما يجري حاليا في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأعرب بن جامع عن استيائه لتلك الممارسات من قبل الكيان الصهيوني المغتصب الذي لا يخضع للقانون الدولي ولا يلتزم باتفاقيات ومواثيق الأمم المتحدة.

وأكد بن جامع أن موقف دولة الكويت قيادة وحكومة وشعبا هو عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني، مشددا على ضرورة أن يحصل الشعب الفلسطيني على حق تقرير مصيره على كافة أراضيه.

وقال بن جامع "نحث جميع إخواننا في الوفود البرلمانية المشاركة من الدول العربية والإسلامية والأصدقاء حول العالم أن يقفوا يدا واحدة ضد انتهاكات حقوق الإنسان في جميع دول العالم وخاصة ما يجري في الأراضي الفلسطينية".

وأكد بن جامع أنه لا يجوز للبعض الكيل بمكيالين والوقوف مع المظلومين في دول معينة، وعندما يتعلق الأمر بالشعب الفلسطيني يمنح إسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها والاعتداء على المواطنين العزل أصحاب الأرض.

وأشار بن جامع إلى أن الكيان الصهيوني هو كيان حديث مغتصب، وأن الفلسطينيين هم أصحاب الأرض منذ آلاف السنين وأراضيهم هي أراض عربية وإسلامية وهذا هو الشيء المعلوم مهما تم إنكار هذه الحقيقة.

نحث جميع إخواننا في الوفود البرلمانية المشاركة أن يقفوا ضد انتهاكات حقوق الإنسان

وقال بن جامع "سنستمر كشعب كويتي وبرلمانيين كويتيين في الدفاع عن قضية العرب والمسلمين الأولى دون كلل أو ملل".

من جهة أخرى قال بن جامع إن الوفود تطرقت خلال اجتماع اليوم إلى عدة قضايا منها قضية الأمن السيبراني، موضحا أنها قضية مهمة تخص أمن المعلومات وكل دولة ومؤسسة.

وأشار بن جامع إلى أن الوفود تناولت كذلك ملف الذكاء الاصطناعي وهو آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا لاسيما وأنه يستخدم في الكثير من المؤسسات منها المطارات والمنافذ وأمور أخرى مهمة في الدول.

ستكون تحت إشراف وزير التجارة وستنظم انتخاباتها كل 4 سنوات

«المالية» تقر مشروع قانون غرفة التجارة والصناعة

داوود معرفي

قال عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية داوود معرفي ان اللجنة أقرت خلال اجتماعها أمس الثلاثاء عددا من القوانين من أهمها مشروع القانون بشأن غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وأوضح معرفي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن غرفة التجارة في القانون الجديد ستكون تحت إشراف وزير التجارة، وستنظم انتخاباتها كل ٤ سنوات تحت إشراف الدولة وبسرية تامة تحفظ حقوق المنتسبين للغرفة وتكفل لهم حرية الاختيار.

وأكد على أن القانون يعتبر من الأولويات المعتمدة من غالبية أعضاء مجلس الأمة، وسيفتح حال اقراره آفاقا وفرصا جديدة للشباب للتواجد ضمن إدارتها.

سيفتح حال إقراره آفاقا وفرصا جديدة للشباب للتواجد ضمن إدارتها

واعتبر معرفي أن "هذا القانون جاء بعد ٧١ سنة ليعيد الهيبة الدولة وينتصر للأقليات".

العليان يسأل المانع بشأن ندب أساتذة «التطبيقي» وممارسات «أبحاث البترول» في معهد «الأبحاث»

حمد العليان

وجه النائب حمد العليان 3 أسئلة إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، ونصت على ما يلي:

السؤال الأول

انتدبت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عددًا من أعضاء هيئة التدريس والتدريب في الإدارات المختلفة في ديوان الهيئة بالإضافة إلى عملهم الأصلي، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

"1" صورة ضوئية من القرارات الصادرة لشغل الوظائف الإشرافية أيا كانت طبيعة القرار ابتداءً من 2023/8/1 حتى تاريخ ورود السؤال.

"2" ما المزايا المالية التي يتقاضاها عضو هيئة التدريس أو التدريب المنتدب المشمول بهذه القرارات؟

"3" ما معايير وشروط ترشيح عضو هيئة التدريس أو التدريب المرشح لشغل هذه الوظائف؟

"4" هل سبق هذه القرارات إعلان عام للراغبين بشغل هذه الوظائف؟

السؤال الثاني

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

"1" ما عدد الممارسات التي تمت خلال الأعوام من 2018 حتى 2023 لمركز أبحاث البترول التابع لمعهد الكويت للأبحاث العلمية؟

"2" ما عدد أوامر الشراء بالأمر المباشر التي تمت خلال هذه المدة لمركز أبحاث البترول التابع لمعهد الكويت للأبحاث العلمية؟

"3" ما أسماء الشركات التي فازت في العطاءات خلال هذه المدة لجميع العقود المبرمة مع معهد الكويت للأبحاث العلمية للمهام التابعة لمركز أبحاث البترول؟

"4" ما عدد عقود الاستشارات وقيمتها وأسباب توقيعها التابعة لمركز أبحاث البترول التابع لمعهد الكويت للأبحاث العلمية؟

"5" صورة ضوئية من تقارير عقود الاستشارات الفنية الموقعة مع معهد الكويت للأبحاث العلمية.

"6" هل يوجد تعاقد مع شركات لأشخاص كانوا يعملون في المعهد أو لديهم اتفاقية عمل مع معهد الكويت للأبحاث العلمية ضمن العقود المبرمة مع المعهد في شأن المشاريع التابعة لمركز أبحاث البترول أو المعهد بشكل عام خلال الأعوام من 2018 إلى 2023؟

"7" ما المهلة الزمنية المحددة التي يمنحها معهد الكويت للأبحاث العلمية للشركات الاستشارية لتسليم التقارير في النتائج المقدمة عن الأعمال الاستشارية خلال الفترة من 2018 حتى 2023؟

السؤال الثالث

"1" عدد لجان التحقيق التي شكلت بمعهد الكويت للأبحاث العلمية من 2022/1/1 حتى تاريخ ورود السؤال.

"2" أسماء رؤساء وأعضاء لجان التحقيق التي تشكلت خلال تلك المدة.

"3" هل صدر قرار بإعادة تشكيل لجان تحقيق بعد صدور قرار بتشكيلها خلال تلك المدة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى ذكر الأسباب.

"4" هل لدى أعضاء لجان التحقيق التي تشكلت في تلك المدة أقرباء من الدرجة الأولى أو الثانية يعملون في إدارة المشتكى عليهم نفسها؟

"5" عدد اجتماعات لجان التحقيق التي تشكلت في تلك المدة وصورة ضوئية من محاضر اجتماعاتها.

"6" صورة ضوئية من قرار لجان التحقيق التي تشكلت في تلك المدة -إن وجد-.

المونس: إلزام شركات الاتصالات بعرض اسم الجهات الاعتبارية على شاشة هاتف المحمول لمستقبل المكالمة

خالد المونس

قدم النائب خالد المونس اقتراحا برغبة، قال في مقدمته: تزايدت في الآونة الأخيرة عمليات القرصنة الإلكترونية التي وقع ضحيتها عدد كبير من المواطنين والمقيمين في الكويت، عبر استدراجهم بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي والتحايل عليهم عن طريق الاتصالات والرسائل النصية المزيفة، ليقعوا في فخ السحب من بطاقاتهم البنكية والائتمانية من دون علمهم.

ونتج عن هذه العمليات التي بلغت في العام 2022 وفق تقديرات رسمية 54 ألف حالة احتيال على البطاقات المصرفية، العديد من الشكاوى المقدمة إلى الجهات المختصة، لكن دون إحراز نتائج حاسمة تنهي عمليات الاحتيال وتحفظ سرية بيانات المواطنين والمقيمين، الأمر الذي يقتضي أن تتخذ الهيئة العامة للاتصالات، إجراءات صارمة لحماية المواطنين والمقيمين، إضافة إلى مضاعفة حملات التوعية تجاههم كي لا يقعوا ضحية للقراصنة الإلكترونيين.

ونص الاقتراح على ما يلي:

1 – ضرورة إلزام جميع شركات الاتصالات بعرض اسم الجهة المتصلة كاملا على شاشة الهاتف المحمول للجهات الاعتبارية مثل البنوك والجهات الحكومية والمؤسسات المالية الرسمية.

2 – قيام الهيئة العامة للاتصالات بواجبها بخصوص ما أسفرت عنه الشكاوى العديدة بشأن عمليات الاحتيال الإلكتروني التي وقع ضحيتها عدد من المواطنين والمقيمين عن طريق استخدام تطبيقات الاتصال عن بعد، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحمايتهم من عمليات احتيال جديدة.

3 – التزام الهيئة العامة للاتصالات بالرصد والتدقيق على عمليات احتيال إلكترونية وقعت عن طريق استخدام أرقام هواتف صادرة عبر بعض شركات الاتصالات العاملة في البلاد، وتتبع هذه الثغرة ووضع الحلول النهائية لها.

4 – إلزام هيئة الاتصالات برفع تقرير شامل خلال 3 أشهر بنتائج الإجراءات التي اتخذتها وإحالته إلى الوزير المختص لاتخاذ ما يلزم بشأنه.

عبدالهادي العجمي للبراك: هل أجريت تعديلات على اللائحة التنفيذية لتكويت العمالة النفطية في عقود المقاولين؟

عبدالهادي العجمي

وجه النائب د.عبدالهادي العجمي سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية الاستثمار د. سعد البراك، ونص على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل اجتمع وزير النفط مع نقابة العاملين في القطاع النفطي الخاص للاستماع إلى مطالبهم؟

2 – هل أجريت تعديلات على اللائحة التنفيذية لتكويت العمالة في عقود المقاولين الصادرة من مؤسسة البترول الكويتية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بهذه التعديلات.

3 – ما أسباب تأخر إصدار اللائحة؟

4 – اجتمعت نقابة العاملين في القطاع النفطي الخاص مع لجنة الموارد البشرية في مجلس الأمة في تاريخ 2023/2/7 وبحضور قيادات مؤسسة البترول الكويتية لمناقشة بعض الموضوعات والمقترحات المقدمة من النقابة، وأكد رئيس لجنة الموارد البشرية من جهته ضرورة الانتهاء من هذا الملف خلال مدة لا تتجاوز الأسبوعين من تاريخ الاجتماع، هل أعدت مؤسسة البترول الكويتية دراسة المقترح بقانون المقدم من النقابة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بمحاضر اجتماع اللجان المعنية بدراسة القانون، وإذا كانت الإجابة بالنفي فيرجى تزويدي بالأسباب التي منعت مؤسسة البترول الكويتية من الالتفات لمقترحات النقابة، مع تزويدي بصورة ضوئية من القرارات الإدارية التي اتخذت بناء على هذا الاجتماع.

5 – نصت المادة رقم 33 من قانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي على:

«إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله أو جزء منها من الباطن وكان ذلك في ظروف عمل واحدة وجب على من عهد إليه بالعمل أن يسوي بين عماله وعمال صاحب العمل الأصلي في جميع الحقوق ويكون كل منهما متضامنا مع الآخر في ذلك».

كما عرفت المادة الأولى من قانون رقم 28 لسنة 1969 بشأن العمل في قطاع الأعمال النفطية أصحاب الأعمال النفطية بأنهم أصحاب العمل الذين يزاولون الأعمال بموجب امتياز أو ترخيص من الحكومة أو يقومون بتنفيذ تلك الأعمال كمقاولين أو مقاولين من الباطن..، يرجى تزويدي بالأسباب التي حالت دون تطبيق الحقوق والمميزات الواردة في قانون العمل في قطاع الأعمال النفطية على موظفي القطاع الخاص.